مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العشرون - العدد الأول - (2018) 7 - 36
المعهد العربي للتخطيط

سياسات تنمية القطاع الخاص وتفعيل دوره لتحقيق التحول الهيكلي في دول مجلس التعاون الخليجي - حالة الكويت

نواف أبو شماله*

ملخص

تمكنت دول دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود القليلة السابقة من تحقيق تقدم واضح في مستويات التنمية المحققة فيها، وانخرطت معظمها ضمن قائمة الدول الأكثر رقيا في سجل التنمية البشرية على مستوى العالم. إلا أن هذا لم يتواكب بتغير جوهري في تركيبة هياكلها الاقتصادية والإنتاجية، يعتمد على وجود دور رائد للقطاع الخاص القادر على المنافسة. وفي هذا الاطار تسعي هذه الدراسة الى تحليل وقياس فعالية الدور الحكومي وسياساته في دول مجلس التعاون في تحقيق التحول الهيكلي من خلال تطبيق منهجية Theil للفترة 1999–2016. وكذلك تقييم الدور الحكومي في مجال بناء دور رائد للقطاع الخاص يسهم في تحقيق هذا التحول. وبالتركيز على دراسة حالة لدولة الكويت. حيث توصلت الدراسة لوجود إشكالات حقيقية في حجم ونوعية هذا الدور الحكومي، أدت الى قصور التحول الهيكلي ومزاحمة دور القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية الداعمة لذلك التحول، ما يفرض ضرورة إعادة توجيه الدور الحكومي كمياً ونوعيا، لبناء منظومة جديدة للحوافز الاقتصادية كشرط مسبق لتعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق التحول الهيكلي المرجو.

Private Sector Development Policies and Activating its Role to Achieve Structural Transformation in GCC economics - Case of Kuwait

Nawaf Abou Shamala

Abstract

An effective and intelligent government role in economic activity is a necessity and a prerequisite condition for economic growth and structural transformati, Especially in the economys such as Gulf Cooperation Council (GCC), and the case study of Kuwait. This study aims to analyze and evaluate this government role and its effectiveness on private sector performance, especially for the case of the study. Where study found, there are a real problems in the size and quality of this governmental role, which has contributed in inadequacy of the private sector role in the economic activity, in particulare the productive activities. So governmental role should be reoriented quantitatively and qualitatively, as a prerequisite condition for enhancing private sector role , And achieving the desired structural transformation.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: nawaf@api.org.kw.

أولاً: مقدمة

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود القليلة الماضية من تحقيق العديد من الإنجازات الاقتصادية والتنموية، وقد ارتبط ذلك بوجود سجلاً ممتداً في أهمية وخصوصية الدور الحكومي، الذي ساهم في تشكيل هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة للوفرة النسبية في الموارد النفطية التي امتلكتها اقتصادات تلك الدول.

وقد واجهت اقتصادات دول مجلس التعاون مثل معظم الاقتصادات النفطية في العالم، لاسيما النامية منها، تحديات اقتصادية ومالية واسعة منذ العام 2014، نتجت عن التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، الذي أدى لتزايد الضغوط على هياكل المالية العامة، وتقليص الحيز المالي التاريخي المتاح لاقتصادات تلك الدول، ومن ثم تنامي الضغوط على الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وما يرتبط بذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية. كما شهدت الساحات البحثية لاسيما في دول المجلس زخما متجددا بقضايا تقليص دور الدولة والانسحاب الحكومي لصالح توسيع دور القطاع الخاص. وهي القضايا التي تتم اثارتها منذ أكثر من ثلاثة عقود، بالتزامن مع أزمات وتقلبات أسعار النفط عالمياً، حيث تشترك كافة تلك التوجهات القديمة والحديثة في دول المجلس في ضرورة التأسيس لاقتصاد يقوده القطاع الخاص، قائم على تنويع هياكل وقواعد الإنتاج.

وفي هذا الإطار تستهدف هذه الدراسة تحليل وتقييم فعالية الدور الحكومي وسياساته تجاه تحقيق التحول الهيكلي القائم على توسيع دور القطاع الخاص، من خلال استخدام منهجية ثيل – Theil لقياس التحول في تركيبة الهياكل الإنتاجية لاقتصادات دول المجلس، مع التركيز على دراسة حالة دولة الكويت كنموذج. سعيا لتحديد الأساليب الممكن طرحها وتطبيقها لإيجاد دور حكومي فاعل تجاه تنمية دور القطاع الخاص الوطني والاجنبي في النشاط الاقتصادي، يحقق التحول الهيكلي المرجو. وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على تبني المنهج الوصفي ودراسة حالة لدول مجلس التعاون الخليجي ممثلة في دولة الكويت، وبما يتضمنه ذلك من تطبيق أدوات التتبع والتحليل الكمي والنوعي والمقارن للظواهر والعلاقات ذات الصلة بموضوع الدراسة. لاسيما تلك التي توضح واقع الدور والحجم الحكومي في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وقياس وتقييم مساهمته في تحقيق التحول الهيكلي في اقتصاداتها، ومدى تدعيمه لمتطلبات تأسيس قواعد المنافسة وتوسيع دور القطاع الخاص. وكذلك تشخيص أهم الاشكالات المرتبطة بالدور الحكومي تجاه القطاع الخاص القائم في الحالة محل اهتمام الدراسة، وبخاصة ما يتعلق بمزاحمته او تقييد إنخراطه ضمن الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية الأكثر اسهاما في القيمة والتكوين الرأسالي، ودور مؤسسات الدولة المعنية بتنمية دور القطاع الخاص، إضاقة الى تقييم طبيعة الدور الحكومي في تهيئة مقومات المنافسة والحرية الاقتصادية امام القطاع الخاص ومؤسساته.

في ضوء ذلك فقد جاءت الدراسة ضمن ثلاثة محاور أساسية إضافة للخاتمة، وذلك على النحو التالي: (تأصيل نظري: الدور الحكومي في النظرية والتطبيق – الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الابعاد الكمية والنوعية – دراسة حالة: دولة الكويت).

1. تأصيل نظري: الدور الحكومي في النظرية والتطبيق

مثل الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من تحليل لحجمه وطبيعته، محور اهتمام ومعيار للتمايز بين المدارس الاقتصادية ومُنظريها، منذ أفكار المدرسة التجارية، مرورا بالمدرستين الكلاسيكية والكينزية،

وما تلاهما من مجددين كلاسيك وكينزيين. حيث ارتبط هذا الاهتمام بتحليل تأثيرات الدور الحكومي على عمليات تخصيص الموارد الاقتصادية، ودوره فيما يعرف بتقديم السلع العامة، أو عبر دوره في التسبب في ظاهرة فشل الأسواق، وتهديد تحقق أمثليه باريتو للتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج. (Kenneth J. Arrow,1969)

وقد كان لهذا التنظير انعكاساته على صياغة أطروحات المؤسسات الإنمائية والاقتصادية الدولية، منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الراهن. لاسيما مؤسسات البنك والصندوق الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك أطر وهيئات تقديم العون والمساعدات الإنمائية الدولية. وكان تلقائياً أن يكون حجم وأهمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، هو الوجه الآخر، لنتائج كافة تلك الاطروحات النظرية والتطبيقية.

يمكن التأكيد على وجود توافق واسع على كلا المستويين التأصيلي والتطبيقي، على محورية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ليكون قائداً للنمو ومنشئاً لفرص العمل، وكذلك على حيوية الدور الحكومي في عمليات التوجيه والاشراف والرقابة. مع وجود درجة عالية من التباين، فيما يتعلق بطبيعة وعمق هذا الدور الحكومي.

وفي هذا الإطار يمكن عرض بعض نتائج الدراسات التي سعت لتقييم العلاقة بين الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي، معبراً عنه بحجم وأهمية الموازنة العامة وهياكلها، سواء للإيرادات أو للإنفاق الكلي أو لذلك المتعلق بالاستهلاك الحكومي، وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، لاسيما النمو الاقتصادي، أو متوسط نصيب الفرد من الناتج.

تعتبر نماذج النمو الاقتصادي الكلاسيكية، وفي مقدمتها النموذج المقدم عام 1956 بواسطة كل من Solow and Swan، هي الأساس للفهم النظري للتأثيرات السلبية للدور الحكومي مُعبراً عنه بالعبء الضريبي، على النمو الاقتصادي، وتشويه العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي في المجتمع. (Solow, Robert,1956). وقد توصلت دراسة تطبيقيه أجريت على عدد 108 دولة لبيانات سلسلة زمنية ممتدة منذ العام 1970 حتى العام 2008 لوجود أثر سلبي على تزايد حجم الحكومات على كل من الإنتاجية، والنمو، وجودة المؤسسات، وأن الاستهلاك الحكومي هو متغير ضار بالنمو الاقتصادي. ;Solow, Robert M. (1956), and Swan, Trevor W. (1956) . كما أكدت العديد من الدراسات هذا الأثر السلبي من خلال التعبير عن حجم الدور الحكومي بدلالة العبء الضريبي منسوبا للناتج المحلي الإجمالي، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي، حيث تتولد تأثيرات سلبية للأعباء الضريبية العالية على النمو الاقتصادي فيما يطلق عليه في الادبيات الاقتصادية (Armey Curve)، أو الحجم الأمثل للدور الحكومي في النشاط الاقتصادي(Fraserinstitute, 2018) حيث يتزايد النمو الاقتصادي كما زاد حجم الحكومات، وصولا لمستوى معين/أمثل Optimal size يتحقق عنده أعلى معدلات النمو الاقتصادي، وبعدها يقود التزايد في حجم الحكومات الى تراجع النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق وقواعد عمل دالة تناقص الغلة. حيث أن نشأة ونمو حجم الحكومات في المرحلة الأولى يرتبط بدورها في توفير وتأسيس البنى والمرافق والمؤسسات، ما يعني تعميق رأس المال، ومن ثم رفع معدلات النمو والإنتاجية الكلية، اللذان يستمران في التصاعد وصولا لأعلى مستوياتهما عند المستوى الأمثل لحجم الحكومة. ليبدأ بعد ذلك التراجع كلما زاد هذا الحجم/الدور للحكومات. (Olaleye, Samuel Olasode and others; 2014)

وقامت دراسات أخرى بتحري السببية في تلك التأثيرات السلبية، حيث توصلت لارتباط الدور الحكومي بتزايد ظواهر عدم الكفاءة، والمزاحمة، وضعف الفعالية، وتزايد الفساد، وتشويه منظومة الحوافز الاقتصادية Incentive traps والتدخل في اقتصاد السوق. (Afonso, A.; Schuknecht, L., Tanzi, V,2005).

كما وثقت دراسات أخرى وجود علاقة عكسية بين حجم الحكومات، ومعدل نمو دخل الفرد الحقيقي من الناتج. (Bajo-Rubio, O.,1991). ويمكن رصد التوافق بين الباحثين على أن دور الحكومات يكون ايجابياً في النشاط الاقتصادي حتى الوصول الى حد/عتبة محددة، فيما يطلق عليه الحد الأمثل للدور الحكومي، حيث تتولد التأثيرات السلبية السابق الإشارة اليها إذا زاد الدور الحكومي عن هذا الحد، حيث رصدت دراسات تطبيقية عديدة تراجع حجم النفقات الحكومية التي تستهدف رفع إنتاجية القطاع الخاص كلما زاد أو كبر حجم الحكومات (Fölster, Stefan; and Magnus H. 2001)

كذلك أكدت دراسات أجريت على الدول المتقدمة وتلك التي تتسم بارتفاع الدخل، كما هو حال متوسط الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي، أن زيادة الدور الحكومي معبرا عنه بنسبة اجمالي النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% يؤدي لتراجع النمو الحقيقي للناتج بما بين 0.5 الى 1.0%. (Andreas B. and Magnus H., 2011).

قادت هذه المعطيات إلى تنامي اتجاها واسعا بين الباحثين وبخاصة في العقدين الأخيرين للبحث في طبيعة الدور الحكومي ونوعيته، دون قصر التركيز على إشكالات الحجم. فقد يكون تزايد حجم الدور الحكومي ومزاحمته للاستثمار الخاص في المدى القصير، مقروناً بتدعيم عوامل النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال توسيع الانفاق الحكومي في مجالات بناء رأس المال البشري، وتطوير البنى والمرافق الأساسية. (Plosser and Charles. 1992)، وهي مجالات داعمة للنمو طويل الأجل كما أسست لذلك نماذج النمو الداخلي Endogenies growth models التي وسعت دالة الإنتاج التقليدية التقليدية للعمل ورأس المال، لتتضمن الابعاد النوعية المتعلقة بالمعارف والتكنولوجيا وجودة راس المال البشري والابعاد النوعية للدور الحكومي وطبيعة المؤسسات التي تتولى إدارة الاقتصاد. (Tabellini, G. 2010). فوفقا لنماذج النمو الداخلي، ينشأ النمو المستدام على المدى الطويل من تلك المصادر أو العوامل الذاتية، ومن ثم يمكن للدور الحكومي وسياساته التأثير في تلك العوامل. (Sefa A. Churchill، and others، 2017)حتى أصبحت تلك الابعاد النوعية محور اهتمام وبوصلة للحكم والتقييم والمفاضلة بين الدول المتقدمة والصاعدة والنامية والاقل نمواً، (Pande, R. and Christopher Udry, 2005, Rodrik, Dani, 2007, Rodrik, D., and others,2004)، ولتكون تلك الابعاد محل متابعة دورية ضمن قواعد البيانات الإنمائية للبنك الدولي. (World Bank ، WDI، 2018)، حيث أن تحقق تلك المعايير النوعية هو الضامن لتوفير الحرية الاقتصادية وإرساء قواعد المنافسة ومنع الاحتكارات وإرساء دولة القانون، والارتقاء بنوعية التنظيمات والإجراءات الحكومية، وجميعها أمور ذات مردود إيجابي وجوهري على إطلاق دور القطاع ومواجهة فشل الأسواق، ودفع النمو الاقتصادي وبخاصة على المدى الطويل. (Andreas B. and Magnus H.، 2011). وقد أظهرت بعض الدراسات التطبيقية التي أجريت على عينة واسعة من الدول المتقدمة والنامية لفترة زمنية ممتدة منذ العام 1981 حتى العام 2005، عدم التجانس في النتائج التطبيقية لعلاقة حجم الحكومات بالنمو الاقتصادي على مستوى دول العينة، ولكن الدراسة أكدت أن هناك علاقة عكسية قوية وجوهرية الدلالة بين حجم الحكومات والنمو الاقتصادي، عند انخفاض نوعية القطاع العام/نوعية البيروقراطية. (Daniel Oto and Diego Romero A., 2013)

استنادا لما سبق يمكن بلورة عدد من الحقائق أهمها تباين تأثير الدور الحكومي على الأداء الاقتصادي وفقا للمرحلة التنموية التي تمر بها الدول، لذا على الدول مسئولية تحديد وتبين الحجم الأمثل للدور الحكومي المحقق لأعلى مستويات النمو الاقتصادي. وكذلك الدفع المستمر في نوعية المؤسسات وطبيعة هذا الدور. وفي جميع

الأحوال فإن معيار الحكم والتقييم للدور الكمي أو النوعي للحكومات، يجب أن يتمحور حول مدى إسهامهما في إرساء قواعد المنافسة في الأسواق وفتح المجال واسعا امام دور القطاع الخاص الوطني والاجنبي، لتحفيز ورفع الإنتاجية والتنافسية الكلية للاقتصاد ولأنشطة الاعمال، وضمان تحقيق متطلبات الكفاءة والفعالية، وتقييد الإهدار والاسراف والفساد وسوء الاستخدام. وان دور الحكومات وتدخلها في النشاط الاقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه، وإنما تكمن الإشكالية في حجم ونوعية هذا الدور او هذا التدخل، وقد دلت تجارب الدول المتقدمة قديما وحديثا أن هذا الدور مبرر عمليا وتنمويا بضرورة التدخل لتعديل الهياكل الاقتصادية والإنتاجية القائمة، حيث يشير الواقع الى حقيقة وجود فروقات جوهرية ومعرفية وتكنولوجية بين الأنشطة الإنتاجية داخل الاقتصاد، وهي الفروق لا تزال تلقائياً، وإنما تتطلب وجود دور وتدخل من الدولة/الحكومات لتحفيز الأسواق للتوجه للقطاعات والأنشطة الأكثر اسهاما في تعديل تركيبة تلك الهياكل الاقتصادية، بحيث يتم التوفيق بين حوافز القطاع الخاص لتحقيق الأرباح وخفض التكاليف، وسياسات وتوجهات الدولة الهادفة لتعديل هياكلها الاقتصادية والإنتاجية. (Collier, P., and A. J. Venables,(2007

2. الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الابعاد الكمية والنوعية.

أظهر تحليل وتيرة التطور الاقتصادي والتنموي في الدول المتقدمة سابقا والدول الصاعدة لاحقا، الارتباط الواضح بين انجاز ذلك التقدم، وما أنجزته من تعديل جوهري في تركيبة وطبيعة هياكل اقتصاداتها، وتوسيعها لدور القطاع الخاص لانجاز هذا التعديل. وهو الأمر الذي يحتل أهمية عالية في حالة الدول النامية عموما، والنفطية منها بوجه خاص، حيث لانزال هياكل الإنتاج القائمة على الموارد الأولية تحظي بالجانب الأكبر في تركيبة هياكلها الاقتصادية والإنتاجية. والتي تدعم تلقائيا زيادة دور الدولة أو الحكومات في النشاط الاقتصادي. ، نتيجة الهيكل القائم لملكية تلك الموارد. لذا فان رصد وتيرة التغير في تركيبة تلك الهياكل هو بحد ذاته مؤشر يدلل ويقيم فعلياً مدى اتاحة الدولة مساحة أكثر اتساعا للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والانتاجي.

وفيما يلي يتم التعرض لبعض الجوانب التي توضح نتائج تقييم دور الحكومات في دول مجلس التعاون وانعكاسات سياساتها ، تجاه توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وفعاليته لتحقيق التحول الهيكلي المطلوب.

1/2 حجم الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي

أوضحت الدراسة تأثيرات تزايد الدور الحكومي معبراً عنه بدلالة نسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي، على النشاط الاقتصادي معبراً عنه بدلالات معدل النمو، ووفقا للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فقد ظهر واضحا وجود اتجاه لتنامي هذه النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء، حيث ارتفعت في البحرين من نحو 23.1% الى نحو 36.6% للعامين 2000، 2015 على التوالي، وبالمثل ارتفعت في الكويت من 36.5% الى نحو 54.4%، وفي عمان ارتفعت من نحو 36.6% الى نحو 50.0%، وفي قطر من نحو 30.3% الى نحو 41.5%، وفي السعودية من نحو 33.1% الى نحو 40.7%، وفي الامارات من نحو 21.6% الى نحو 32.4% لذات العامين على التوالي. (جدول 1).

جدول (1) إجمالي قيمة الانفاق الحكومي منسوبا للناتج المحلي الإجمالي (%) للفترة 1995–2020

العام/الدولة	2015	2010	2005	2000
البحرين	36.562	28.547	24.926	23.095
الكويت	54.405	44.741	28.119	36.554
عمان	50.209	33.898	34.987	35.626
قطر	41.519	30.612	29.059	30.33
السعودية	40.717	33.965	28.151	33.133
الامارات	32.377	32.22	15.744	21.598

IMF (2018): http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201702//weodata/weorept.aspx?sy

ورغم توافق هذا التنامي مع الاتجاه العام عالميا لتزايد هذه النسبة، الا ان الملاحظة الأهم هي أن تلك المعدلات وبخاصة تلك المحققة عام 2015 تتجاوز بشكل واضح نظيرتها المحققة في الاقتصادات المتقدمة التي تنتمي الى فئة الدخول المرتفعة والتنمية العالية جدا كما هو حال دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ متوسط هذه النسبة في تلك الدول نحو 38.78% فقط لنفس العام. (IMF 2018)

2/2 اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في ميزان التحول الهيكلي

انطلقت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في مسيرتها التنموية منذ عدة عقود مدعومة بالاكتشافات النفطية لتأسيس دعائم اقتصادها الوطني، ورغم نجاحها بشكل عام في الارتقاء بمستويات التنمية فيها معبراً عنها بدلالات مستوى التنمية البشرية وفقا لمنهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ونتائج مؤشر التنمية البشرية المعني بتقييم جوانب الدخل والتعليم والصحة HDI، وتمكنها من الانخراط ضمن قوائم دول العالم الأكثر رقيا وفقا لنتائج هذا المؤشر. (UNDP.2000,2016). إلا أن تلك الجهود لا تعني بحال من الأحوال النجاح في اقتفاء مسار الدول المتقدمة قديما أو نظيرتها الصاعدة لاحقا، والتي تقع في ذات المستوى التنموي طبقا لمنهجية البرنامج HDI. حيث دلت الدراسات القياسية أن مسار التنمية في تلك الدول وتمكنها من رفع مستويات الدخول والنمو فيها، جاء نتيجة القدرة على إدخال تعديلات جوهرية في هياكلها الاقتصادية والإنتاجية، في حين يشير واقع التطور في الاقتصادات الخليجية الى عدم تمكنها من ادخال تعديلات مناظرة خلال مسارها التنموي، يدلل بالتبعية على تعديل حجم ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. حيث يرتبط تفسير النجاح في اتمام تلك التعديلات، في مدى نجاح تلك الدول في إقرار وتنفيذ سياسات تقوم بتمكين وتحفيز القطاع الخاص واستثماراته الوطنية والأجنبية للانخراط في أنشطة اقتصادية وانتاجية جديدة، وهو ما يسمح فعليا بتنويع وتوسيع وتعديل الهياكل الاقتصادية القديمة وبناء هياكل اقتصادية جديدة.

وقد قامت الدراسة بتطبيق وتوظيف منهجية ثيل (Theil)لقياس مدى نجاح تلك الدول في تغيير تركيبة هياكلها الاقتصادية والإنتاجية خلال الفترة الممتدة منذ العام 1999 الى العام 2015، وفقا للبيانات المتاحة، حيث تم تتبع الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني، لقياس مدى تغير وتيرة تخصيص الموارد الاقتصادية بين هذه القطاعات، ومن ثم تقدير مدى تغير تركيبة هيكل الاقتصاد. حيث تم تتبع 11 قطاع ونشاط اقتصادي في دول الدراسة ووزنهم النسبي ضمن هيكل الناتج المحلي الإجمالي للعامين 1999، 2015 ممثلين في: الزراعة والصيد، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التحويلية، التشييد، الكهرباء والغاز والماء، التجارة والفنادق والمطاعم، النقل والتخزين والمواصلات، التمويل والتأمين والمصارف، الإسكان والمرافق، الخدمات الحكومية، الخدمات الأخرى. كما تم تطبيق هذه المنهجية على المساهمات الخاصة بتلك القطاعات على مستوى مجموع الدول العربية، لغرض المقارنة إقليميا. (جدول 2). حيث تم تطبيق تلك المنهجية كما هو موضح:

$$Theil_{ijt} = \left[\frac{1}{N}\sum_{j=1}^{N}\left(\frac{S_{ijt}}{\overline{S_{it}}}\right)In\left(\frac{S_{ijt}}{\overline{S_{it}}}\right)\right]/InN$$

حيث:

S_{ijt} : تشير i، t ،jإلى الدولة، القطاع، والزمن على التوالي، N: عدد القطاعات الاقتصادية.

$\overline{S_{it}}$: متوسط حصة القيمة المضافة لكل القطاعات في الدولة I في الزمن t.

حيث تعتمد هذه المنهجية على قياس تطور الأهمية النسبية لكل قطاع أو نشاط اقتصادي منسوبا لمتوسط المساهمات القطاعية لكافة قطاعات الاقتصاد، وتتراوح قيمة مؤشر ثيل بين (0 – 100)، حيث يشير الاقتراب من الـ 100 لوجود هيكل اقتصادي أكثر تركزاً في استيعابه لتخصيصات الموارد الاقتصادية المتاحة، في حين يشير الاقتراب من الصفر الى تمكن الاقتصاد من إعادة تخصيص موارده بين عدد أكبر من القطاعات والأنشطة، ليصبح أقل تركزا أو أكثر تنوعا. (UNIDO, 2015).

جدول (2) هيكل الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ولمجموع الدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية للعامين 1999، 2015.

الدولة/القطاع	العام	الكويت	قطر	عُمان	السعودية	البحرين	الإمارات	العام	اجمالي الدول العربية
الزراعة والصيد والغابات	1999	117	71	408	9197	59	1781	1999	79187
	2015	789	227	1112	14626	97	2801	2015	142000
الصناعات الاستخراجية	1999	11022	5481	6075	43555	1198	13442	1999	115915
	2015	49452	60437	24204	164238	5161	90699	2015	548529
الصناعات التحويلية	1999	3.615	893	671	13316	792	6537	1999	78634
	2015	7685	16496	7645	79457	5411	38266	2015	267368
التشييد	1999	754	599	417	12940	269	4444	1999	38871
	2015	3334	14896	5800	43460	2326	39009	2015	171755
الكهرباء والغاز والماء	1999	141	176	177	247	161	1093	1999	8721
	2015	3625	1242	1086	9346	432	10628	2015	45795
التجارة والمطاعم والفنادق	1999	2124	882	2108	10029	532	6875	1999	73046
	2015	7290	15832	5972	74141	2228	58724	2015	308150
النقل والمواصلات والتخزين	1999	1.662	536	1160	9130	510	3763	1999	50641
	2015	8327	7332	4256	40690	2352	37229	2015	192023
التمويل والتأمين والمصارف	1999	2761	1.269	203	5910	575	2152	1999	44976
	2015	4782	7297	2390	34366	5368	4134	2015	91066
الإسكان والمرافق	1999	1	1	844	2288	643	4744	1999	16137
	2015	9701	17223	3347	48410	1770	44528	2015	204523
الخدمات الحكومية	1999	1	2239	1762	27904	1192	5684	1999	85585
	2015	28346	21755	8593	121351	4412	27185	2015	372091
الخدمات الأخرى	1999	7483	1	1600	2128	470	1346	1999	30632
	2015	1537	3157	8054	8983	2332	13587	2015	79933

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2000، 2016. صندوق النقد العربي – الامارات – أبو ظبي.

وقد أظهرت نتائج تطبيق تلك المنهجية (حسابات الباحث) تحسن وتيرة التحول الهيكلي خلال الفترة 1999–2015 في كل من الكويت وقطر وعمان والسعودية، مقابل تراجعها في كل من الامارات والبحرين. دون أن يمنع ذلك أن معدل التحول الهيكلي المتحقق عام 2015 في البحرين والامارات والسعودية أفضل من المتحقق في باقي الدول.

كما تظهر نتائج هذه المنهجية بشكل عام ان كافة دول المجلس لم تتمكن من مجاراة المعدل المحقق في وتيرة التحول الهيكلي مقارنة بمجموع اجمالي الدول العربية، أخذا في الاعتبار ما تواجهه باقي الدول العربية دون استثناء من تحديات واشكالات تنموية ذات طابع هيكلي، والتي لا تواجهها دول الدراسة، مثل الفقر والبطالة والمديونية والعجز التجاري، في دلالة واضحة للقصور الشديد في مستويات انجاز تحول حقيقي في هياكل الاقتصاد والإنتاج في دول المجلس. (جدول 3).

جدول (3) نتائج حساب مؤشر ثيل لقياس مدى التغير في تركيبة هياكل الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي واجمالي الدول العربية للعامين 1999، 2015

2015 (%)	1999 (%)	المؤشر/الدولة
12.1534232	9.72016852	الإمارات
9.66463993	8.18589706	البحرين
12.7260984	17.6928915	السعودية
14.2349739	20.1906428	عُمان
19.2665161	37.8679184	قطر
23.6627237	43.866481	الكويت
8.09835165	6.96027418	اجمالي الدول العربية

المصدر: حسابات الباحث استنادا لنتائج تطبيق منهجية ثيل لقياس التغيير الهيكلي، والبيانات الصادرة عن صندوق النقد العربي– التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعامين 2000، 2016.

كما يدلل ذلك الضعف في وتيرة التحول الهيكلي بشكل عام في دول الدراسة على عدم توفيرها الفضاء المناسب لعمل القطاع الخاص لخلق أنشطة جديدة تسهم في تعديل الهياكل الاقتصادية القائمة.

3/2 تقييم السياسات الحكومية تجاه إطلاق دور القطاع الخاص.: تقييم إرساء آليات السوق وضمان المنافسة

يمثل متطلب عدم التحيز داخل السوق ملمح أساسي من ملامح اقتصادات المنافسة، القائمة على إطلاق دور القطاع الخاص وعدم مزاحمته. وفي هذا الإطار يتم تقييم نتائج السياسات الحكومية تجاه تحقيق هذا المتطلب من خلال تحليل الجوانب التالية.

1/3/2 : واقع المنافسة الكاملة أمام القطاع الخاص في أنشطة الخدمات.

يظهر الواقع الدولي التنامي الواضح في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وأنشطته في الناتج والتصدير، وهو الامر الذي ارتبط بما وثقته تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، من مرور عملية التحول الهيكلي في اقتصاداتها بمرحلتين أساسيتين، تمثلت الأولى منها في التحول من الأنشطة التقليدية الى نظيرتها ذات القيمة المضافة العالية، من خلال التحول من أنشطة الزراعة والصيد وهياكل الإنتاج ذات الطابع الاولي، الى نظيرتها القائمة على الصناعات التحويلية مرتفعة القيمة المضافة، وفي المرحلة الثانية ونتيجة التوجه نحو التخصص في الصناعات الأكثر قدرة على دفع النمو والإنتاجية والتنافسية الكلية لاقتصاد الدولة، فيتحول هيكل الاقتصاد نحو نمو الأهمية النسبية للأنشطة

الخدمية ذات الطابع الإنتاجي، على حساب تراجع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وذلك بالتوازي التام مع اتجاه واضح وثابت نحو تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستدامة مسار النمو والإنتاجية على مستوى الاقتصاد الكلي. (CIA,2018). كما أكدت العديد من الدراسات التطبيقية ارتباط تحرير التجارة في الخدمات كما هو الحال في السلع، بفوائد ومكاسب المنافسة داخل الأسواق والتخصيص الكفء للموارد، وقد ترتب على هذا الادراك العالمي لأهمية الخدمات في هياكل الاقتصاد والإنتاج والتجارة، التزايد الواضح في حجم صادراتها على مستوى العالم، كما تدل على ذلك قاعدة بيانات UNCTAD، كما صاحب ذلك تناميا واضحاً في نوعية تلك الخدمات وقيمتها المضافة. لترتفع قيمة تجارة الخدمات خلال الفترة 2006 –2016 بنحو 64%، إثر ارتفاع قيمتها من نحو 2.9 تريليون دولار الى نحو 4.8 تريليون دولار للعامين 2006، 2016 على التوالي، وذلك نتيجة نمو كافة أنشطتها الأساسية متضمنة النقل والسفر والسياحة والخدمات الأخرى، إضافة للخدمات التجارية التي تمثل المكون الأهم ضمن هيكل الخدمات، كما انها المساهم الأكبر في النمو الكلي، حيث حققت نموا قدرة 82%، اثر ارتفاع قيمتها من نحو 1.36 تريليون دولار الى نحو 2.47 تريليون دولار للعامين 2006، 2016 على التوالي.

ويدل الواقع التجاري العالمي أن القيود المفروضة على التجارة في الخدمات أكثر تعقيدا من تلك المفروضة على التجارة في السلع. (IMF,2005,2018)، ففي الوقت الذي عادة ما تتخذ القيود المفروضة على تجارة السلع شكل رسوم جمركية. ومن ثم يمكن قياسها بسهولة، فإنه وعلى النقيض من ذلك، عادة ما تتخذ القيود المفروضة على التجارة في الخدمات شكل نوعي يرتبط بطبيعة التنظيمات واللوائح والإجراءات الحكومية ذاتها، والتي تؤثر في إمكانية الدخول واتمام المعاملات، ليس فقط على مستوى موردي الخدمات من الخارج (الشركات الأجنبية)، بل أيضا على مستوى الموردين الجدد للخدمات المحلية (الشركات الوطنية). (Batshur Gootiiz,2012). وكانت دراسة تطبيقية موسعة هدفت الى قياس العلاقة القائمة بين الحواجز التجارية والمنافسة في الخدمات، باستخدام عينة واسعة – مقطع عرضي – من الدول والصناعات والشركات، توصلت الى أن الحواجز التجارية في الخدمات لها آثار مماثلة موثقة لنظيرتها السلعية، إضافة لتطبيقها بشكل أكثر صرامة. وهي تسمح للشركات المحلية بجنى عوائد وارباح على حساب الشركات الأجنبية المنافسة الأعلى انتاجية ، كما أن الحكومات التي تقوم بفرض تلك القيود، تكون شريكة بشكل ما في جنى جانب من تلك العوائد الناجمة عن تشويه قواعد المنافسة بين مقدمي الخدمات المحليين والأجانب. (Hildegunn, K and Alexandros R. 2015).

وقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المبادرة في محاولة قياس الأثر الكمي لتلك القيود النوعية التي تواجه التجارة في الخدمات، على مستوى الدول الأعضاء وعدد من دول العالم (OECD,2014). ثم قام البنك الدولي وبالتعاون مع المنظمة، ومنظمة التجارة العالمية بتطوير تلك الجهود لتشمل 103 دولة على مستوى أقاليم العالم، لبناء مؤشر كلي مركب يعكس ويقيم واقع تلك القيود. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 الى 100). وكلما اقتربت القيمة من الصفر دل ذلك على الانفتاح الكامل، وصولا للتقييد التام عند مستوى (100). (WB,2018) . ويقوم هذا المؤشر على قياس وتقييم واقع تلك القيود في مجالات أنشطة: الخدمات المالية، والاتصالات، والتجزئة، والنقل، والخدمات المهنية، وبما يتضمنه كل نشاط منها من خدمات فرعية أخرى، كما يوضح ذلك الجدول (4). الذي يتضمن واقع هذا المؤشر في دول المجلس وعدد من دول المقارنة المتقدمة والصاعدة ممثلين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إضافة الى كوريا والصين.

جدول (4) القيود المفروضة على تجارة الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي

ودول وأقاليم مقارنة – البنك الدولي 2017

الدولة/المؤشر	البحرين	السعودية	قطر	عُمان	الكويت	كوريا	الإتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة
المؤشر الكلي للقيود على الخدمات (البنود: 1، 2، 3، 4، 5)	50.8	42.5	60.1	47.4	51.8	23.1	26.1	17.7
(1) الخدمات المالية:	55.5	46.1	71.3	38.9	41.5	2.3	4.2	21.4
خدمات البنوك	53.8	42.5	63.8	21.3	42.5	0	3.8	21.3
خدمات التأمين	58.3	51.7	83.3	66.7	40	5.8	5	21.7
(2) خدمات الاتصالات:	50	25	100	62.5	75	50	0	0
الاتصالات الثابتة	50	25	100	100	100	50	0	0
خدمات الجوال	50	25	100	25	50	50	0	0
(3) خدمات تجارة التجزئة	50	25	50	50	50	0	25	0
(4) خدمات أنشطة النقل:	46.8	38.6	52.8	48.5	50	20.8	37.1	7.9
خدمات النقل الجوي	32.5	50	32.5	60	67.5	32.5	32.5	22.5
خدمات النقل البحري	15	15	15	7.5	32.5	17.5	15	25
الخدمات البحرية المساعدة	75	0	100	100	50	0	0	0
خدمات الشحن المحلي البري	50	100	50	25	50	0	75	0
(5) الخدمات المهنية: وتتضمن	51	72	46.5	46.5	57	66	54	54
خدمات المحاسبة والمراجعة	35	40	40	40	60	40	50	52.5
الخدمات القانونية	61.7	93.3	50.8	50.8	55	83.3	56.7	55

المصدر: http://iresearch.worldbank.org/servicetrade/

حيث توضح النتائج وقوع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام ضمن الدول الأكثر تقييداً، حيث تتجاوز قيمة المؤشر حاجز الـ 50%، في معظم الخدمات والأنشطة المتصلة بها، وبلغت قيمة المؤشر الكلي أعلى مستوياتها في قطر والكويت والبحرين، عند مستوى 60.1%، 51.8%، 50.8% لكل منهم على التوالي، وبلغت نحو 47.4% في عمان، لتبلغ أقل معدلاتها في السعودية عند مستوى 42.5%. ووصلت هذه القيود حدها الأقصى (100%) كما في حالة خدمات الاتصالات الثابتة في الكويت وعمان وقطر، وخدمات الجوال في قطر، والخدمات البحرية المساندة في عمان وقطر، وخدمات الشحن المحلي البري في السعودية، ولم يتم رصد حالات من التحرير الكامل (0) إلا في نشاط واحد فقط وفي دولة واحدة فقط من دول المجلس، وذلك لنشاط الخدمات البحرية المساندة في السعودية. كذلك يبرز الأداء المقارن تدني مستويات القيود المفروضة على الخدمات التجارية في الدول المتقدمة والصاعدة ليحقق المؤشر الكلي أدنى معدلاته في الولايات المتحدة 17.7%، وليبلغ 23.1% في كوريا، ونحو 26.1% كمتوسط للاتحاد الأوروبي. كما ظهر التحرير الكامل في عدد من أنشطة الخدمات، لاسيما

الاتصالات (للخطوط الثابتة، والجوال) في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عند معدل (0)، وأنشطة الشحن المحلي البري، والخدمات البحرية المساندة كما في الولايات المتحدة، وكوريا.

وهو ما يظهر إخفاق الدور الحكومي في اقتصادات دول المجلس بوتائر متباينة في تأسيس سوق يقوم على اليات السوق والمنافسة، يدعم بدوره وجود وتطور قطاع خاص يتسم بالكفاءة والإنتاجية، قادر بدوره على تحقيق التحول الهيكلي في اقتصادات تلك الدول وتأمين مسار مستدام للنمو.

2/3/2: التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص وأهميتها النسبية للناتج المحلي الاجمالي

تمثل التسهيلات الائتمانية لاسيما تلك الموجه للقطاع الخاص، أحد أهم الأدوات وكذلك المؤشرات التي تستخدم لتقييم مدى توجه السياسات الاقتصادية والنقدية المطبقة من جانب الدولة، لتحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. وقد أظهرت البيانات الخاصة بنسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص منسوبة للناتج المحلي الإجمالي، في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، تدنيها الواضح مقارنة بدول المقارنة وكذلك مقارنة بدول صاعدة يقل متوسط دخل الفرد فيها عن نظيره السائد في بعض دول المجلس بعدة أضعاف. حيث تراوحت هذه النسبة بين أقل معدلاتها في السعودية بواقع نحو 58%، وأفضل معدلاتها في الكويت بواقع نحو 103.6%، مقابل بلوغ هذه النسبة نحو 192% في الولايات المتحدة، ونحو 147.2% في الدول أعضاء منظمة التعاون، كما بلغت في اقتصاد متقدم نفطي مثل النرويج نحو 144.8%، ولم تتمكن دول المجلس من بلوغ ذلك المتوسط المتحقق في الدول الصاعدة الاسيوية مثل كوريا وسنغافورة وماليزيا. كما توضح ذلك بيانات الجدول (5)

إن التدني الواضح والمقارن لهذه النسبة يعكس مدى توجه الدور الحكومي والفضاء المتاح لسياساته لمنح الأولوية للقطاع الخاص وانشطته سواء الإنتاجية او الاستهلاكية في النشاط الاقتصادي، لدفع الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي. لذا يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في دول المقارنة لاسيما الولايات المتحدة بضعف وأكثر من معدلاتها في معظم دول المجلس. كما أن هذا الأداء يتوافق مع نتائج المؤشر السابق، في التدليل على عدم إعطاء دول المجلس واقعيا القطاع الخاص الوطني والاجنبي ذات الدور الذي يتم إعطاءه للقطاع الخاص في الاقتصادات المقارنة.

جدول (5) نسبة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات دول مجلس التعاون وعدد من دول المقارنة (%)

الدولة/الإقليم	1985	1995	2015	2016
السعودية	15.89	22.57	56.13	57.98
البحرين	43.58	43.09	73.72	74.50
عمان	19.54	25.58	65.57	75.56
قطر	28.77	34.70	69.59	79.38
الامارات	22.57	29.74	79.12	85.89
الكويت	73.43	30.03	98.51	103.62
ماليزيا	88.17	124.41	125.15	123.91
سنغافورة	87.69	88.21	127.03	132.91
كوريا	46.30	49.52	140.07	143.34
النرويج	42.97	54.83	138.37	144.80
الدول أعضاء OECD	98.39	131.83	144.14	147.17
الولايات المتحدة	103.50	129.76	188.20	192.17

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي – 2017.

ثالثاً: دراسة حالة – دولة الكويت

حظي إطلاق دور القطاع الخاص في عمليات وجهود التنمية الاقتصادية باهتمام لدى المخططين وواضعي السياسات وخطط وبرامج التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء، وذلك منذ سبعينيات القرن الماضي، وتظهر مراجعة الادبيات الاقتصادية منذ ذلك الحين إدراك مخاطر ضعف مستويات التنويع الاقتصادي وقصور دور القطاع الخاص، وهيمنة الأنشطة النفطية المملوكة للدولة على الإنتاج والنشاط الاقتصادي. (UN and API,2002)

وقد تضمنت كافة الرؤي المستقبلية لدول المجلس، توجها واضحا لتنويع قواعد الإنتاج والاقتصاد وأسواق العمل، وتوسيع دور القطاع الخاص، وجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر (القطاع الخاص الاحنبي)، لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تضمنت ذلك رؤية عمان 2020 وتحديثها الى 2040، ورؤية الكويت 2035، ورؤية السعودية 2030، ورؤية قطر 2030 ، ورؤية البحرين 2030، ورؤية قطر 2030، ورؤية الامارات 2021.

وفي هذا الإطار سيتم التركيز على دراسة حالة دولة الكويت كنموذج لتقييم نتائج هذه الجهود، وكذلك تقييم جهود الدولة تجاه تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، ونتائج وانعكاسات تلك الجهود على أداء القطاع الخاص، وكذلك تحليل أسباب هذه النتائج. بما يمكن في النهاية من طرح المداخل والأساليب والاليات المناسبة للعلاج التصحيح.

1/3: سياسات الدولة وتوجهات الدور الحكومي نحو تنمية القطاع الخاص

يظهر الواقع اهتمام المخطط الكويتي بالقطاع الخاص وإدراك دوره الحيوي في تحقيق رؤية الدولة 2035، كما يظهر ذلك في أهداف خطط التنمية للفترتين 2010–2013/2011–2014 ، 2015–2016/2019–2020، حيث حددت الخطة الأولى استهداف إعادة هيكلة الدور الاقتصادي للقطاع الحكومي لصالح دور أكبر للقطاع الخاص في الانتاج وخلق فرص العمل وتوليد الدخول، حيث تم استهداف نمو الاستثمار الخاص بوتيرة تفوق نمو الاستثمار العام، بحيث ينمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع العام بمعدل نمو سنوي قدره 2.7%، مقابل نمو نظيره للقطاع الخاص بنسبة 8.8% سنويا. كما استهدفت الخطة الثانية نمو الاستثمارات الخاصة بوتيرة سنوية قدرها 8.6% خلال سنوات الخطة 2020/2015، مقابل نمو الاستثمارات العامة بوتيرة نمو سنوي قدرها 3.2% سنوياً. وذلك لضمان ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في اجمالي الناتج المحلي (النفطي وغير النفطي) لتبلغ 41.9% عام 2020 مقابل نسبة مساهمة قدرها 26.4% كمتوسط لسنوات الفترة 2010–2013. (المجلس الأعلى للتخطيط – 2017) .

بحيث تكون أداة تنفيذ تلك التوجهات هي دور حكومي واضح لإشراك القطاع الخاص في تأسيس الشركات المساهمة العامة، وتوسيع عمليات الشراكة وتفعيل قانون الخصخصة وتحسين المناخ الاستثماري. إضافة الى الالتزام الحكومي باستحداث وتعديل التشريعات والقوانين التي تعكس بوضوح السياسات والتوجهات العامة للدولة لضمان توفير البيئة الجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي والمعززة كذلك لآليات عمل السوق. وقد حّددت مجالات العمل التشريعي في قوانين: تنظيم برامج وعمليات الخصخصة، والشركات التجارية، وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ، وحماية المنافسة ،ومكافحة الفساد، وحماية المستهلك، وأملاك الدولة، ورسوم الخدمات العامة، وغيرها من القوانين، ونشير هنا الى قانون حماية المنافسة

– (قانون رقم 10 لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة) الذي استهدف التدخل من جانب الدولة لضبط آليات السوق ورفع كفاءة أدائها لضمان وجود منافسة شريفة وعادلة في السوق، تحقق الحماية للمستهلكين بتوفير سلعة أو خدمة رخيصة بجودة عالية، وتحقق الحماية للمنتجين بتنظيم تكوين الكيانات الإنتاجية الكبيرة دون ممارسات احتكارية ضارة، وذلك في إطار أسس وقواعد قانونية عادلة تشجع الاستثمارات وتحفز الشركات العالمية على الاستثمار المباشر وغير مباشر، وذلك نتيجة لوجود سوق تتسم بالحرية والاستقرار، تعمل وفق آليات عمل السوق. (المجلس الأعلى للتخطيط : 2018)

2/3: إشكالات وقيود القطاع الخاص القائم في دولة الكويت

رغم الأهمية التي نالها القطاع الخاص في عمليات التخطيط، وإقرار العديد من القوانين المتصلة بتوسيع دوره في النشاط الاقتصادي الكويتي. إلا أن واقع الاستجابة لم يتواكب وتلك المعطيات. فرغم استهداف الخطة التنموية الأولى رفع مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد في علمها الأخير ليبلغ 61%، فقد انحسرت هذه النسبة بشدة لتبلغ 43.9%، ورغم استهدافها رفع مساهمة القطاع الخاص في الانتاج غير النفطي ليبلغ 70%، فقد انخفضت هذه النسبة لتبلغ 56.1% فقط. (المجلس الأعلى للتخطيط:2018)، ما يظهر أن الجهود التخطيطية للدولة وادارتها ومؤسساتها العامة، لم تنعكس على أداء القطاع الخاص في الاقتصاد. ليظهر تساؤل أساسي حول أسباب عدم استجابته، وهل للأمر ارتباط بطبيعة القطاع الخاص القائم في الدولة، أم انه يرتبط بقصور نوعية الدور والتدخل القائم من جانب الحكومة ومؤسساتها. وفيما يلي يتم السعي لتحليل هذه الجوانب بشكل أكثر تدقيقاً.

1/2/3: الأهمية النسبية والتوجه القطاعي لأنشطة القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي

توضح بيانات الجدول (6) المساهمات الكمية والنسبية للقطاع الخاص ونظيره العام في دولة الكويت للعام 2015، حيث تظهر البيانات عدد من الحقائق أهمها: أنه وفقا لمعيار عدد المنشآت فقد استحوذ القطاع الخاص على النصيب الأكبر والأساسي من عدد المنشآت العاملة على مستوى الدولة بما يقدر بنحو 99.92% مقابل 0.08 % للقطاع العام، في المقابل فقد تركز نحو 60% من القيمة المضافة الاجمالية في مؤسسات القطاع العام، مقابل نحو 40% فقط في القطاع الخاص.

ورغم ان التفسير المباشر لهذه الفجوة الواضحة بين عدد المنشآت والمساهمة في القيمة المضافة، يتمحور حول مساهمة الناتج النفطي المملوك للدولة وقطاعها الحكومي في الناتج الإجمالي. إلا أنه وعند استبعاد المنشآت المنخرطة في الأنشطة النفطية والقيمة المضافة الاجمالية المتولدة عنها، يظهر أنه في الوقت الذي بلغت فيه نسبه المنشآت الخاصة العاملة لإجمالي عدد المنشآت ما بين 98.86% الى 100% في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث بلغت نحو 98.86% في الخدمات المالية، ونحو 99.78% في الصناعات التحويلية، ونحو 99.92 % في الخدمات غير المالية، ونحو 99.98% في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح وبلغت 100% في قطاع البناء والتشييد. ففي المقابل فقد بلغت مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية 53.98% في قطاع الصناعات التحويلية، ونحو 90% في قطاع الخدمات المالية، ونحو 94% في قطاع الخدمات غير المالية. وكانت أعلى مستوياتها في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء. ليظهر في المحصلة أن القطاع الخاص قد ساهم بنحو 99.9% في عدد المنشآت العاملة في الأنشطة غير النفطية، مقابل مساهمته بنحو 86% فقط في القيمة المضافة الاجمالية المتولدة عن تلك الأنشطة. (الإدارة المركزية للاحصاء2017). وبذلك يمكن التحقق من أن القطاع الخاص العامل في الدولة سواء تم قياس حجمه أو مساهمته في اجمالي الأنشطة الاقتصادية، أو في اجمالي الأنشطة الاقتصادية غير النفطية،

فإنه لم يتمكن من ترجمة ذلك الى طاقة ومساهمة إنتاجية مناظرة، تسهم بدورها في تعديل هياكل اقتصاد الدولة وتوليد دخول وفرص عمل ومنتجات وصادرات وأسواق جديدة. وذلك نتيجة استحواذ المؤسسات العامة الإنتاجية على الجانب الأكبر من الأنشطة المولدة للقيمة المضافة على مستوى اقتصاد الكويت.

جدول (6) قيمة ومساهمة القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي وفقا لمعياري عد المنشآت العاملة والقيمة المضافة الاجمالية في دولة الكويت (القيمة: ألف د. ك) – 2015

النشاط	القطاع الخاص (%)		القطاع العام (%)		إجمالي القيمة المضافة		إجمالي المنشآت العاملة	
	القيمة المضافة	المنشآت العاملة	القيمة المضافة	المنشآت العاملة	القيمة	%	%	العدد
تجارة الجملة والتجزئة: التجارة وخدمات الإصلاح	97.18	99.98	2.82	0.02	1588818	100	100	23617
الصناعات الاستخراجية	0.73	57.14	99.27	42.86	14883570	100	100	7
الصناعات التحويلية	53.98	99.78	46.02	0.22	2315118	100	100	5514
التشييد والبناء	100	100	0.00	0.00	983861	100	100	1489
الخدمات غير المالية	93.88	99.92	6.12	0.08	4159700	100	100	9969
الخدمات المالية: الوساطة المالية والتامين	89.92	98.86	10.08	1.14	3614880	100	100	438
الاجمالي	40.08	99.92	59.9	0.078	27545947	100	100	41034

المصدر: قام الباحث باحتساب المعدلات الواردة في الجدول استنادا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء – البحث السنوي لمنشآت – النتائج النهاية – دولة الكويت – 2017.

2/2/3: أولويات وتوجهات الدولة تمويليا لتنمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

وفقا لتوجهات وخطط الدولة الإنمائية فإن القطاع الخاص القادر على تحقيق أهداف تلك الخطط، هو ذلك القطاع المتوجه الى القطاعات ذات الطابع الإنتاجي، لاسيما أنشطة الصناعات التحويلية. ووفقا للتحليل السابق فقد ظهر أن هذه الأنشطة تكاد تكون مناصفة بين القطاعين العام والخاص، في حين تمكن القطاع الخاص من توظيف قدراته في مجالات وانشطة الخدمات والوساطة المالية، والخدمات غير المالية، لاسيما في أنشطة خدمات الاتصالات والنقل وخدمات الاعمال، إضافة لأعلى مساهماته في مجالات وانشطة التجارة وخدمات الإصلاح والتشييد والبناء.

وهنا يبرز تساؤل جوهري حول دور ومسئولية مؤسسات الدولة حول هذه النتائج، وهو الامر الذي قد يصعب الالمام بكافة جوانبه في هذا المقام، ولكن قد يكفي للاسترشاد بطبيعة وتوجهات ذلك الدور، استعراض هيكل التسهيلات الائتمانية الذي قدمه القطاع المصرفي المحلي لتمويل الأنشطة الاقتصادية، ومدى انحيازه للأنشطة والقطاعات والمجالات التي تتسم بأولوية مفترضة لدى الخطط والبرامج التنموية المعلنة من جانب الدولة ومؤسساتها العامة.

حيث يظهر التوجه الواضح للتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نحو المجالات والانشطة التي لا تتسم بقدرتها على زيادة الإنتاج أو خلق الوظائف، بقدر ما تساعد على التسرب والانكشاف على الخارج وتشجيع عمليات الاستيراد من الخارج على حساب تشجيع الإنتاج الوطني والقطاع الخاص المنتج. حيث استأثرت القروض الشخصية ذات الطابع الاستهلاكي بالجانب الأكبر من هذه التسهيلات، تليها كل من أنشطة العقارات والتجارة وقطاع الانشاءات، وكانت حصة القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعة والزراعة في نهاية أولويات التوجهات القطاعية للتسهيلات الائتمانية، حيث يظهر (وفقا لبيانات العام 2016) استحواذ أنشطة القروض الشخصية الاستهلاكية والعقار والتجارة والخدمات الأخرى على نحو 80.6% من اجمالي حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من النظام المصرفي الكويتي، ولم يحظى قطاع وانشطة الصناعات التحويلية الا بنحو 5.5% فقط من اجمالي تلك التسهيلات. جدول (7)

وهو الامر الذي ينسجم مع النتائج الفعلية لأداء القطاع الخاص ومساهماته في أنشطته الاقتصاد الوطني، بما يعنى ان سياسات وشروط التمويل المقرة من جانب المؤسسات التمويلية في الدولة، قد أسهمت بوضوح في توجيه أنشطة القطاع الخاص في الاتجاهات الأقل توافقا لمتطلبات التعديل والإصلاح المرجو في الخطط التنموية للدولة. بل إن الامر الأكثر خطورة هو نتائج تحليل التطور الزمني لهيكل التسهيلات الائتمانيـــة للفترة 2000 – 2016، وهي الفترة التي شهدت زخما من الدولة ومؤسساتها في إقرار وتطبيق العديد من الخطط والبرامج الهادفة لإطلاق قدرات ومساهمات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في الدولة، حيث يظهر احتفاظ الدولة بذات الهيكل للتوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية، بل ان حصة الصناعات التحويلية من تلك التسهيلات قد تراجعت. وهو ما يظهر بوضوح عدم انعكاس الدعوات والخطط والبرامج الموجه من الدولة على الأداء الفعلي للمؤسسات الفاعلة (القطاع المصرفي بقيادة البنك المركزي) في الدولة لتنفيذ تلك التوجهات، حيث لم تنحاز هذه المؤسسات لتمويل القطاع الخاص (الإنتاجي) لإطلاق قدراته في مجالات الإنتاج والتشغيل. كما هو مفترض ومخطط.

من جانب اخر وبشكل عام فانه ورغم الانحسار الواضح فيما يتم توجيهه من الائتمان والتمويل المصرفي لصالح القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) لاسيما الأنشطة الصناعية، فان هناك إشكالية أخرى داخل الهيكل الصناعي ذاته، وهو القطاع الذي سيتم القاء مزيد من الضوء عليه باعتباره قطاعا جوهريا لإتمام عمليات التحول الهيكلي المأمولة، ولقدرته على حفز العديد من الأنشطة والخدمات الأخرى ذات الصلة، من خلال طبيعة الروابط الامامية والخلفية الواسعة التي يتسم بها.

جدول (7) الواقع ووتيرة التطور للتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الكويتي لسنوات مختار ة للفترة 2000 – 2016 – (القيمة مليون د. ك.)

القطاع	2000		2010		2015		2016	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
التجارة	783.7	15.0	2299.1	9.1	3114.8	9.3	3147.3	9.2
الصناعة	318.1	6.1	1617.4	6.4	2035.8	6.1	1889	5.5
الإنشاء	422.9	8.1	1807.8	7.2	1953.3	5.9	2093.2	6.1
الزراعة وصيد الأسماك	10.60	0.20	8.90	0.04	14.40	0.04	12.90	0.04
المؤسسات المالية (غير البنوك)	306.9	5.9	2837.2	11.3	1342.4	4.0	1483.1	4.3
التسهيلات الشخصية: قروض استهلاكية وشراء أوراق مالية وقروض اخرى،	1887.3	36.1	8456.1	33.6	13960.9	41.9	14437.9	42.1
العقار	853.8	16.3	6476.6	25.7	8048.8	24.1	7758.7	22.6
النفط الخام والغاز	78.2	1.5	211.1	0.8	649.2	1.9	1060.6	3.1
الخدمات العامة	0.8	0.0	0	0.0	101.7	0.3	113.8	0.3
أخرى	567.5	10.9	1486.6	5.9	2113.9	6.3	2311.4	6.7
المجموع	5229.8	100.0	25200.8	100.0	33335.2	100.0	34307.9	100.0

المصدر: قام الباحث بإعداد هذا الجدول استنادا للنشرات السنوية الصادرة عن البنك المركزي – دولة الكويت للفترة 2000 – 2017.

3/2/3 التقييم الكمي لقدرات القطاع الخاص في إطار دلالات التراكم الرأسمالي الاجمالي

سعياً لمحاولة تقييم قدرات القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي، وتبين إمكانات التعويل عليه فعلياً لقيادة النشاط الاقتصاد في الدولة، يمكن تحليل هيكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت في اقتصاد الكويت، لما يعكسه هذا المؤشر الحيوي من دلالات للقدرات وللركائز الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد، حيث يتضمن هذا المؤشر وفقا لدليل الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1993 كافة البنود المرتبطة بتحسينات الأراضي، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وبناء المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية، وصافي اقتناء النفائس، الى ما غير ذلك. لذا فان تحليل هذا التراكم يوضح العديد من الجوانب التي تبرز وتقيم مدى انحياز الدولة/الحكومة فعليا الى دعم عمليات التحول الهيكلي القائم على ركيزة تفعيل دور القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية من عدمه.

حيث يوضح هذا الهيكل أنه على مستوى الأهمية النسبية للقطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الإجمالي، فلم يسهم القطاع الخاص الا بنحو 32.7% فقط من هذا التكوين الرأسمالي على مستوى كافة الانشطة الاقتصادية القائمة في الدولة، مقابل استئثار الدور الحكومي/الدولة بنحو 67.3%. (جدول 8)

جدول (8) هيكل التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت لاقتصاد الكويت وفقا للبيانات الفعلية للعام 2013 (القيمة: مليون د. ك)

النشاط الاقتصادي	التكوين الرأسمالي	للقطاع الخاص (%)	للقطاع العام (%)
الزراعة والصيد	19311	100	0
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة	1418117	0	0
استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	1358351	0	100
خدمات متصلة باستخراج النفط والغاز دون خدمات المسح	59766	100	0
الصناعات التحويلية	552362	39.7	60.3
الكهرباء والغاز والمياه	691694	0	100
التشييد والبناء	1384241	7.6	92.4
تجارة الجملة وتجارة التجزئة والفنادق والمطاعم	236197	96.0	4.0
النقل والتخزين والمواصلات	752533	70.7	29.3
النقل والتخزين	253960	18.0	82.0
الاتصالات	498573	97.4	2.6
العقارات وخدمات الأعمال	155636	99.4	0.6
الخدمات الاجتماعية والشخصية: النظافة والتعليم والصحة	50480	95.4	4.6
الخدمات الثقافية والترفيهية	10811	78.7	21.3
الإجمالي العام	5271382	32.7	67.3

الإدارة المركزية للإحصاء – دولة الكويت – إحصاءات الحسابات القومية 2013 (يناير 2018)

ورغم ما تظهره بعض الأنشطة من استحواذ تام للقطاع الخاص بنسبة تتراوح بين 95 الى 100% من التكوين الرأسمالي الاجمالي، كما في أنشطة الزراعة، وبعض الخدمات المتصلة بالأنشطة النفطية، ومعظم أنشطة الصناعات التحويلية، مثل المنسوجات والملابس والاخشاب، ودباغة الجلود، والورق، وإعادة التدوير، والمنتجات المعدنية، والصناعات الأخرى وغير المصنفة، إضافة الى تجارة الجملة والتجزئة، والاتصالات، والفنادق والمطاعم، وغيرها. إلا ان البيانات توضح أيضاً إنخفاض القيمة المطلقة والاهمية النسبية لكافة هذه الأنشطة بالنسبة لإجمالي التكوين الرأسمالي، حيث تم حرمان الاستثمار/القطاع الخاص من وجود دور فاعل له في الأنشطة الاقتصادية ذات الاهمية النسبية العالية في الاقتصاد الكويتي، واستحوذ عليها القطاع الحكومي، كما ظهر هذا واضحا في أنشطة النفط والغاز، والصناعات التحويلية، وبخاصة مكونها الأساسي المتمثل في فحم الكوك والمنتجات المكررة الذي مثل نحو 57% من التكوين الرأسمالي الإجمالي للصناعات التحويلية، والذي يسهم وحده بنحو 45.5% من اجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية على مستوى الدولة، هذا إضافة لقطاعات الكهرباء والغاز، وأنشطة التشييد والبناء، والنقل والتخزين والمواصلات.

بما يوضح أن الدولة/الحكومة لم تعمل على تمكين القطاع الخاص من الانخراط في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية على مستوى الاقتصاد، وانحسار دوره ومساهمته في أنشطة تبدو أكثر تعددا وتنوعا، إلا أنها لا تمثل فعليا وزن يعتد به ضمن هيكل الاقتصاد الكويتي. كما يلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تستحوذ عليها الدولة، يمكن

للقطاع الخاص الوطني والاجنبي الاضطلاع بها، بكفاءة وسرعة لاسيما أنشطة التشييد والبناء، والكهرباء والغاز، والنقل والتخزين، وصناعة الكوك والتكرير، وفي حال تحقق مثل هذا الامر، فإن مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي سترتفع تلقائياً من مستواها الراهن لتبلغ نحو 82.90%، مقابل تراجع مساهمة القطاع الحكومي لتبلغ نحو 17.1% من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

من جانب اخر وفيما يتعلق بالأدوار المنوطة بالقطاعين الحكومي والخاص في الأنشطة الصناعية التحويلية، وما هو حجم ونوعية الأنشطة التي ينخرط فيها أو يستحوذ عليها القطاع الخاص، وتلك التي يستحوذ عليها نظيره الحكومي/العام، فقد وجدت الدراسة استحواذ صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة على المكون الأساسي لناتج الصناعات التحويلية بما يقدر بنحو 57% من الناتج الكلي للصناعات التحويلية، ثم تتابع باقي الأنشطة كما يوضحها الجدول (9) في حين يلاحظ ان القطاع العام يستأثر بالمكون الأساسي للمساهمة في التكوين الرأسمالي لهذا المكون الأساسي حيث تبلغ حصة القطاع العام في التكوين الرأسمالي لصناعة الكوك والمنتجات النفطية المكررة نحو 100% تقريبا، وفي الوقت الذي يلاحظ فيه استحواذ القطاع الخاص على العدد الأكبر من الأنشطة الصناعية القائمة في الدولة ضمن قطاع الصناعات التحويلية، لتبلغ مساهمته في تكوينها الرأسمالي 100%، فإنها لا تسهم في المقابل في توليد ناتج صناعي موازي او مقارب لتلك الأهمية في التكوين الرأسمالي .

ففي الوقت الذي سيطر فيه القطاع الخاص تماما على ناتج أنشطة مثل إعادة التدوير، والاثاث، والمعدات، والمطاط واللدائن، والفلزات، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية وغيرها، فإننا نجد ان هذه الأنشطة لا تسهم في الناتج الصناعي مساهمة يعتد بها ، حيث تتراوح مساهمتها في تلك الأنشطة المتعددة بين (1.21 %، 2.7%) بما يوضح ظاهرية انحياز هيكل الملكية في الأنشطة الصناعية لصالح القطاع الخاص، حيث يظهر استئثار القطاع العام بالمكون الأساسي لناتج النشاط الصناعي، كما أن القطاع الخاص المسيطر والمستحوذ على ملكية العدد الأكبر والاوسع من الأنشطة والمجالات الصناعية، لا يتسم بالقدرة الإنتاجية المناظرة.

وهو التحليل الذي يبرز دور الدولة في إزاحة القطاع الخاص لحساب القطاع الحكومي، كما أنه يوضح أن التحرك لتوسيع دور القطاع الخاص يجب ان ينطلق عبر تدخل مؤسسات الدولة لتوسيع وتنمية دور وأهمية القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الصناعية، وعدم الاقتصار على توسيع الملكية في قطاعات وانشطة غير قادرة على الاسهام المناظر في الناتج.

جدول (9): دلالات قيمة الناتج والأهمية النسبية لمساهمة التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص في أنشطة الصناعات التحويلية

النشاط الصناعي	القيمة (مليون د.ك)	المساهمة في الناتج الكلي للصناعات التحويلية	الأهمية النسبية لقطاعين العام والخاص في التكوين الرأسمالي الإجمالي للنشاط (٪)		
			للقطاع الخاص	للقطاع العام	الاجمالي
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	318263	57.62	0.15	99.85	100
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	28918	5.24	80.07	19.93	100
صناعة المواد والمنتجات الكيماوية	47159	8.54	80.31	19.69	100
صناعة منتجات المطاط واللدائن	5725	1.04	96.07	3.93	100
صناعة المنسوجات	545	0.10	100	0	100
صناعة الملابس وتهيئة وصبغ الفراء	149	0.03	100	0	100
دبغ وتهيئة الجلود وصناعة الحقائب والأحذية	786	0.14	100	0	100
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين عدا الأثاث	116	0.02	100	0	100
صناعة الورق ومنتجاته	5966	1.08	100	0	100
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	6590	1.19	100	0	100
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	44974	8.14	100	0	100
صناعة الفلزات الأساسية	17352	3.14	100	0	100
صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	58313	10.56	100	0	100
صناعات غير منصفة وصناعات أخرى	16065	2.91	100	0	100
إعادة الدوران أو إعادة التصنيع	1441	0.25	100	0	100

الإدارة المركزية للإحصاء – دولة الكويت – إحصاءات الحسابات القومية 2013 (يناير 2018)

4/2/3 تقييم دور مؤسسات الدولة في تنمية دور القطاع الخاص ذو التوجهات الإنتاجية

أكدت الدراسات التطبيقية والتجارب والممارسات الدولية، أن التعويل على دور القطاع الخاص في قيادة النمو، لا يمكن ان يتم دون متطلبات مسبقة perquisite conditions تقوم بها الحكومات، تتعلق بجوانب البني والمرافق الأساسية، وبيئة الاعمال، وقوانين حماية الملكية، والتنظيم، ونظم التقاضي وفض المنازعات، إضافة الى ضرورة توفير أطر المساندة التمويلية وتهيئة أنظمة مالية داعمة لبناء قطاع خاص قادر على قيادة النشاط الاقتصادي لاحقا. (Robert hood,2007)، كذلك دلت التجارب الدولية على حيوية دور بنوك التنمية المتخصصة، التي تتوجه لترجمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للدولة، من خلال تحفيز القطاع الخاص وتوجيهه عبر التأثير في هيكل تكاليفه أو عوائده للانخراط في هذه الاعمال.

وفي هذا الاطار فإن تحليل الهيكل الأساسي للقطاع المصرفي في الاقتصاد الكويتي، يظهر بوضوح إنتماء معظم بنوكه الى الفئة التجارية، ولم يمتلك تاريخيا سوى ثلاث بنوك تنتمي الى فئة وأنشطة البنوك المتخصصة (البنك الصناعي، وبنك التسليف والادخار/الائتمان حاليا، والبنك العقاري/الكويت الدولي حاليا)، وبقي البنك الصناعي مواصلاً دوره المفترض لتمويل الأغراض الإنتاجية، في حين تم تحويل البنكين الاخرين الى خدمة الأنشطة الاجتماعية أو الى الأنشطة التجارية والتمويل الإسلامي.

ورغم ما يؤشر له هذا الامر من خلل حاد في تأمين سند تمويلي قوي يوجه ويدعم القطاع الخاص لاسيما الإنتاجي، فان الإشكالية الحقيقية هي أكثر خطورة وتعقيداً من ذلك ، حيث أظهرت مراجعة ترتيبات إقامة هذا البنك ، أنه قد أسس عام 1973 كشركة مساهمة مقفلة، بمبادرة من الحكومة الكويتية ممثلة بوزارة المالية وبنك الكويت المركزي وتعاون القطاع الخاص ممثلا في عدد من البنوك التجارية وشركات التأمين وبعض المؤسسات الصناعية الكبيرة. وتحددت أهم أهدافه في «الإسهام في إنماء الاقتصاد الكويتي وتنويع هيكله الإنتاجي عن طريق تشجيع إنشاء الصناعات الجديدة، وتدعيم الصناعات القائمة» بما يتضمنه ذلك من : المساهمة في تطوير استراتيجية طويلة المدى للتنمية الصناعية، وتحديد أفضل القطاعات ومجالات النشاط الصناعي التي تتلاءم مع الظروف والضوابط المحلية لهذه التنمية، والمبادرة إلى تأسيس المشروعات الصناعية في القطاعات الصناعية التي يؤمل أن تتحقق فيها أفضل النتائج، والمشاركة الفعالة في ملكية مشاريع جديدة فضلا عن منحها القروض لآجال متوسطة وطويلة، وكذلك إقراض مشاريع توسعة الصناعات القائمة وتحديثها، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية للصناعة، واستقدام التكنولوجيا، وتحديد شركاء أجانب تتوافر لديهم الخبرة اللازمة لتطوير السوقين النقدية والمالية، والتعاون مع غيرهما من المؤسسات المالية الرئيسية الأخرى. (البنك الصناعي الكويتي 2018). وهي الأهداف التي تعكس بوضوح سعى البنك لتدعيم القدرات الصناعية في الدولة من خلال مساندة ودعم وتشجيع القطاع الخاص والصناعات الوطنية.

إلا أن تحليل القوائم والتقارير الدورية الصادرة عن البنك الصناعي للعام 2016، أظهر أن متوسط سعر الفائدة على القروض المقدمة من البنك بلغ نحو 3.55%، كما بلغ العائد على الملكية 4.9% للعام 2016. وهو الاتجاه الذي يشهد تصاعدا منذ العام 2012 حيث بلغ حينها نحو 4.38%، كما نمت أصول البنك بمعدل 5.25 ونمت أرباحه السنوية الصافية بمعدل 24.45 لذات العام، كذلك فقد حقق البنك نسبة متدنية للغاية في القروض المتعثرة، والتي بلغت نسبتها لإجمالي حجم المحفظة من قروض وتسهيلات نقدية 0.74% فقط عام 2016 (مقارنة بمعدل 1.09 % عام 2015). وجميع هذه النسب والمعطيات تظهر بوضوح تميز الأداء المصرفي للبنك الصناعي، وقوة وجودة محفظته الائتمانية مقارنة بأداء معظم البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت. (بنك الخليج :2017)، ولكنها تدلل كذلك على عدم وجود جهود مناسبة أو كافية لخلق وتطوير قطاع صناعي، بما يقتضه ذلك من تحمل المخاطر العالية لبناء قاعدة صناعية وطنية من جانب القطاع الخاص الوطني. (بنك الكويت الصناعي:2018). وكأن البنك يقوم فقط بالسعي لمخاطبة المودعين وتسهيل توجيه المدخرات الخاصة إلى الاستثمار الصناعي، وهو الامر الذي لا يمكن ان يتوافق وطبيعة ومخاطر التمويل التنموي طويل الاجل لإنشاء قطاع صناعي، يفترض به أن يمر بالمراحل التقليدية للتطور منذ النشأة والتأسيس والحاجة للمساندة، وصولا لمرحلة النضج والابتكار والنمو المضطرد. ففي الوقت الذي تشير فيه البيانات لمساهمة البنك خلال العام 2016 في تمويل 28 مشروع بقيمة نحو 63.9 مليون دينار كويتي (مقارنة بنحو 57.2 مليون دينار عام 2015)، فقد بلغت قيمة التمويل المقدم للأنشطة التجارية 175.8 مليون دينار كويتي (مقارنة بنحو 140 مليون دينار عام 2015)، لتمثل القروض التجارية أكثر من 275% من

القروض الصناعية، كما يظهر انه خلال العامين 2015، 2016 فقد نمت القروض الصناعية بمعدل 10% مقابل نمو القروض التجارية بنحو 25%.

وتاريخياً تشير البيانات لقيام البنك خلال الفترة 1974 – 2016 بالمساهمة في تمويل 1024 مشروع صناعي (توسعة وإقامة مشروعات جديدة)، وبلغت كلفة هذه المشروعات نحو 2.1 مليار دينار كويتي، مول البنك منها نحو 1.18 مليار دينار، وهو ما يعني متوسط تمويل سنوي قدره 24.2 مليون دينار، كذلك تجدر الإشارة الى ان الجانب الأساسي للقروض الصناعية التي يقدمها البنك مرتبط بالتسهيلات الائتمانية المتكررة طويلة الاجل (بقيمة 300 مليون د.ك) التي حصل عليها البنك من حكومة الكويت استناداً لتشريع صادر عن مجلس الامة ويمتد أجل استحقاق هذه التسهيلات الى عشرين عاما تنتهي في سبتمبر 2027. وجميع هذه القيم لا تؤشر لوجود توجه حقيقي واقعي لمساندة جهود خلق قطاع خاص صناعي وطني، يسهم في تحقيق التنويع والنمو والتشغيل المستهدف في خطط الدولة وكذلك في اهداف البنك الصناعي ذاته.

اما على مستوى تحليل تخصيصات هذا الائتمان المقدم من البنك فقد أظهرت البيانات استئثار صناعات المواد والمنتجات الغذائية والمشروبات بالمكون الأساسي للتمويل الصناعي، بنسبة بلغت 55.7% من اجمالي قيمة الائتمان الصناعي للعام 2016، تليه صناعة منتجات المعادن اللافلزية ومواد البناء بحصة قدرها 22.8 %، ثم صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاط بحصة قدرها 10.5 %. وهو الهيكل الذي لا يتوافق وأهداف البنك أو خطط الدولة المعلنة الخاصة بالتوطين التكنولوجي والتوجه نحو الصناعات الأعلى في القيمة المضافة والمحفزة في ذات الوقت لتدعيم مسار التنمية وتعديل الهيكل الاقتصادي للدولة.

2/3: تقييم طبيعة الدور الحكومي في تهيئة مقومات المنافسة والحرية الاقتصادية امام القطاع الخاص.

أظهرت مراجعة الادبيات والدراسات التطبيقية أن إشكالية الدور الحكومي الأساسية تتمثل في طبيعة تأثيره على توفير متطلبات المنافسة امام كافة اللاعبين في الاقتصاد، وذلك عبر تحرير كافة مجالات بيئة العمل أمام قطاع الاعمال.

وفي هذا الإطار يمكن تقييم طبيعة الدور الحكومي في دولة الكويت تجاه توفير واستيفاء هذه المتطلبات، استنادا لنتائج المؤشر الدولي لقياس الحرية الاقتصادية Economic freedom index. الذي يقوم بقياس وتقييم الحرية الاقتصادية في دول العالم، استنادا لخمسة مجالات اساسية وهي (حجم الحكومة – وطبيعة النظام القانوني وحماية حقوق الملكية، والنظام النقدي وما يرتبط به من حرية التحويل والدخول والخروج، وحرية التجارة الدولية، إضافة للجوانب المتعلقة بالتنظيم الحكومي). وبما يتضمنه كل مجال من تلك المجالات من مؤشرات أكثر تفصيلا لواقع القيود أو الحرية المتاحة امام القطاع الخاص.

حيث جاءت الكويت في الترتيب الدولي 97 على مستوى عدد 159 على مستوى العالم، وهو ترتيب غاية في التأخر بالنسبة لدولة تنتمي لفئة الدول الأعلى تنمية ودخلا على مستوى العالم، (جدول 10)

جدول (10) قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية EFW ومكوناته الفرعية
لدولة الكويت لسنوات مختارة للفترة 1995 – 2015

العام	قيمة المؤشر المدى (0 – 10 نقاط)	حجم الحكومة	النظام القانوني وحماية حقوق الملكية	النظام النقدي	حرية التجارة الدولية	التنظيم الحكومي
1995	6.48	4.83	5.10	8.89	6.80	6.96
2000	6.89	6.37	5.54	8.09	7.59	6.85
2005	7.08	6.72	5.81	7.84	7.56	7.47
2010	6.95	6.18	5.65	8.07	7.59	7.24
2015	6.62	6.40	4.99	7.58	6.76	7.37

https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/dataset?geozone=world&year=2015&page=dataset&min-year=2&max-year=0&filter=0

كذلك يوضح تطور أداء الحريات الاقتصادية في الكويت للفترة محل الرصد للسنوات 1995– 2015، أن قيمة المؤشر الكلي تسلك اتجاها واضحا نحو التراجع والتأخر والتقييد، ويؤكد هذا ما توضحه البيانات من احتلال الكويت الترتيب الدولي 50 عام 1995 لتتحسن بشكل طفيف عام 2000 الى الترتيب 49 لتصل الى الترتيب 56 عام 2005 وصولا لترتيبها الراهن الأكثر تأخراً عام 2015. وهو ذات الامر الذي يمكن استخلاصه من تطور أداء المؤشرات الفرعية، التي شهدت نفس الأداء المتراجع. (James.G., Robert L. and Joshua H. 2017)

كما يوضح الأداء المقارن لعام 2015 مقارنة بالدولة الأكثر تقدما في هذا المؤشر الدولي الممثلة في هونج كونج، الفجوة النسبية الواضحة في كافة المجالات والمؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر الكلي، لتظهر أعلى المعدلات في مجالات النظام القانوني، وحركة التجارة، وحجم الحكومة، والتنظيم البيروقراطي، والنظام النقدي.

ليظهر فعليا التأثير السلبي للدور الحكومي على عدم إتاحة مقومات بيئة منافسة وحرة أمام عمل مؤسسات القطاع الخاص. (شكل 1/1، 1/2)

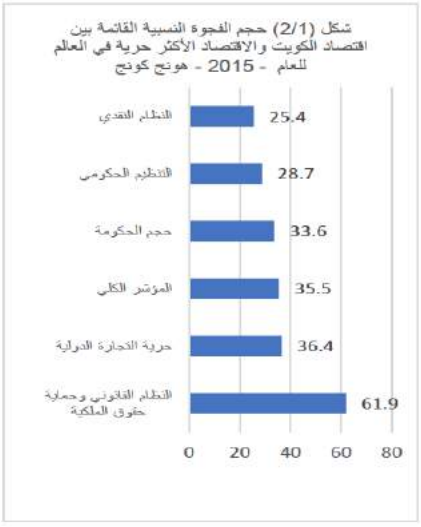

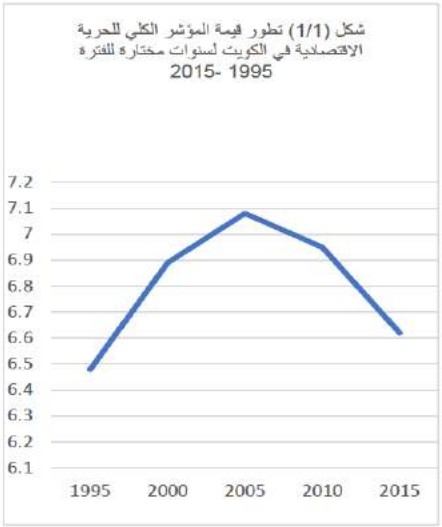

المصدر: تم اعداد هذه الاشكال استنادا لقاعدة بيانات التقرير العالمي للحرية الاقتصادية (EFW 2018)

https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/dataset?geozone=world&year=2015&page=dataset&min-year=2&max-year=0&filter=0

3/3: فعالية الدور الحكومي في توسيع دور القطاع الخاص عبر آليتي الخصخصة والشراكات

يشير واقع الممارسات الدولية إلى فعالية أداتي الخصخصة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، كآليتين لتوسيع دور القطاع الخاص والحد من حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي. ورغم ما سبق للدراسة توضيحه من تبني المخطط وواضع السياسة في الكويت لتوسيع دور وتطبيقات هاتين الاداتين، إلا أن وتيرة التحرك والنتائج المحققة على الأرض تظهر استمرارية وجود قيود ومعوقات امام هذا التطبيق.

فرغم ما أنجزته الكويت من التخصيص الناجح لعدد من المؤسسات العامة في مجال الخدمات المالية والمصرفية والتأمين، كما في حالة بيت التمويل الكويتي (قطاع البنوك)، وشركة اجيليني (قطاع اللوجستيات)، وشركة زين (قطاع الاتصالات) وغيرهم من الشركات، وهي المؤسسات التي صنفت ضمن أفضل 10 مؤسسات على مستوى كافة الشركات العاملة في دولة الكويت للعام 2016 (Forbes;2017)

إلا أن وتيرة التحرك في مجال تخصيص مؤسسات الإنتاج المباشر، ومؤسسات تقديم الخدمات العامة لاسيما الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والبريد، وغيرهم، لازالت في معظمها تحت سيطرة الدولة. ولازال المجال يسمح بخطوات أكثر اتساعاً من جانب الدولة لتطوير استخدامات تلك الالية لاسيما في مجالات وأنشطة التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والخدمات الثقافية والاجتماعية، وكذلك المدن الصناعية الخاصة، والمناطق الحرة الخاصة، والمناطق التنموية الخاصة، والأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية.

وكان المجلس الأعلى للتخطيط بالكويت قد قدّم عدداً من المقترحات في هذا المجال تضمنت التأكيد على ضرورة خصخصة بعض المستشفيات وبعض المدارس الحكومية، كما تم اقتراح آلية محددة تتمثل في تحويل 70% من ملكية هذه المؤسسات أو تلك الأنشطة إلى المساهمين من الافراد (المواطنين المقيمين في ذات النطاق الجغرافي للمؤسسات المؤهلة للتخصيص)، مع توجيه 30% إلى مستثمر خاص استراتيجي، على أن يتم حظر تداول الأسهم لفترة زمنية محددة، وكذلك ادماج القطاع الخاص داخل بعض الأنشطة النفطية بما يتضمنه ذلك من إمكانات إقامة مناطق صناعية يقودها القطاع الخاص ترتبط بالإنتاج النفطي الذي توفره المؤسسات التابعة للدولة (مؤسسة البترول الكويتية). أو النظر في خصخصة بعض الشركات التابعة للمؤسسة التي تناسب مؤهلات وقدرات القطاع الخاص وبخاصة الوطني. وتسريع وتيرة الخصخصة في مجالات التوزيع وبناء وتشغيل وصيانة وإدارة محطات الوقود. هذا إضافة إلى توفير الضمانات الخاصة بسيادة مبادئ الحوكمة في كافة مراحل التخصيص، مستندة إلى مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة وتحديد المسؤوليات. وتوفير منظومة رقابية مشتركة (الدولة والاطر الشعبية والأهلية) تضمن الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين الدولة والقطاع الخاص من جهة. ومن جهة أخرى، تضمن وصول الخدمة للمواطنين بالمستوى والسعر المطلوبين. (المجلس الأعلى للتخطيط – 2016). ورغم اتسام هذه الأنشطة بالواقعية وكذلك بقدرتها على سرعة ادماج القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والحد من دور الدولة، إلا ان الواقع يشير الى محدودية تطبيقها .

أما فيما يتعلق بآلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تجدر الإشارة بداية لما تتمتع به هذه الآلية من اهتمام من قبل الحكومات في مختلف دول العالم، وذلك استناداً لما تتطلبه جهود التنمية والتطور الاقتصادي من حشد كافة إمكانات المجتمع وقطاعاته الفاعلة. حيث تشير تقديرات البنك الدولي – 2016 لبلوغ القيمة التراكمية لصيغ الشراكات عالمياً ما يزيد عن 2 تريليون دولار للفترة 1990–2013. وذلك عبر مختلف صيغ الشراكات مثل الـ : BOT، وعقود الامتياز، وعقود الايجار، وعقود التسيير والإدارة، وعقود الخدمات وغيرها من الصيغ المتمحورة حول اشراك القطاع الخاص في الملكية أو الإدارة أو التشغيل أو الصيانة (WB 2017)

ورغم قيام الحكومة الكويتية ببناء إطار مؤسسي معني بتوسيع دور هذه الآلية في الاقتصاد الكويتي ممثلا في "الهيئة الكويتية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص" التي أسست وفقاً للقانون رقم 116 لعام 2014 وصدرت لائحتها بالمرسوم رقم 78 لعام 2015، والتي جاءت تطويراً لعمل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات السابق تأسيسه وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لعام 2008، ولائحته التنفيذية رقم 256 لعام 2008. ورغم تحديد الهيئة لعدد من المجالات والقطاعات الأساسية كأولوية لاشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، تتضمن: الاتصالات، والتعليم، والصحة، والطاقة، والإسكان، وإعادة التدوير، والنقل، والمياه وإدارة مياه الصرف الصحي. إلا أن تقييم نتائج عمل هذه الآلية يظهر عدم إنجاز إتمام التعاقد الفعلي إلا في مشروع واحد فقط ضمن قطاع الطاقة، ولازالت باقي المشروعات القائمة لدى الهيئة في مراحل أولية ضمن مراحل التنويه أو الإعلان أو الدراسة، ما يظهر بطء الحركة والتقييد الحكومي الواضح لتفعيل دور هذه الالية في الاقتصاد الكويتي. كما يوضح ذلك الجدول (11).

جدول (11): تقييم نتائج مسار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدولة الكويت – يناير 2017

القطاع/المرحلة	عدد المشروعات في المراحل الأولية (الطرح وما قبلها)	عدد المشروعات التي تم إتمامها
قطاع النقل	0	0
قطاع الطاقة وتحلية المياه	4	1
قطاع العقار/الاسكان	6	0
قطاع الصحة	1	0
قطاع التعليم	1	0
قطاع المياه وإدارة مياه الصرف الصحي	1	0
قطاع المعالجة وإعادة التدوير	1	0

المصدر: هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالكويت – KAPP الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات سابقا: 29/1/2017) www.ptb.gov.kw)

رابعاً: النتائج والتوصيات

أظهرت الدراسة أهمية الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي للدول والمجتمعات، وأن حجم هذا الدور قابل للتباين عبر الدول وعبر الزمن بما يتواكب وطبيعة المرحلة التنموية التي تمر بها الدول، وصولا للحجم الأمثل المحقق لأعلى مستويات النمو الاقتصادي.

كما أكدت الدراسة على أهمية البعد الخاص بطبيعة ونوعية الدور الحكومي، وهو الامر المرتبط بنوعية المؤسسات والنظم والإجراءات الحاكمة والضابطة لمنظومة العمل الاقتصادي في الدولة. كما أن الدور الحكومي الميسر لعمل القطاع الخاص هو شرط مسبق لتحقيق مسار اقتصادي حقيقي داعم للتحول الهيكلي في هياكل الإنتاج والملكية، لاسيما في الاقتصادات النفطية التي تنتمي اليها دول الدراسة.

وأظهرت الدراسة أن القطاع الخاص لازال يواجه قيودا حقيقية تحد من توسيع أنشطته الى قوائم وانشطة أعمال أكثر قيمة ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ظهر أن هناك فجوة واسعة بين توجهات ومخططات التنمية تجاه توسيع وتنمية دور القطاع الخاص، وواقع الممارسة على الأرض. حيث أظهر التحليل التقييد الواضح للقطاع الخاص، وتهيئة اشتراطات قواعد السوق واليات المنافسة أمامه.

وفيما يتعلق بالحالة محل اهتمام الدراسة الممثلة في دولة الكويت، فإضافة لما سبق فقد أظهر التحليل القصور الواضح في دور مؤسسات الدولة المعنية بتنمية القطاع الخاص، وبخاصة على مستوى المساندة التمويلية والتسهيلات الائتمانية، وكذلك على مستوى الحرية الاقتصادية وتقييد دخول منافسين من الخارج، يسهمون في تحسين الإنتاجية الكلية، والحد من ظواهر الاحتكار والهدر الاقتصادي، والاعمال ذات النمط الريعي.

وهو ما يلزم بضرورة وجود دور فاعل للحكومة يرتكز على تطوير جوانبه الكمية والنوعية، حيث يجب تعديل حجم وطبيعة دور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، واستخدام السياسات والأدوات المناسبة لتنمية وتوسيع دور القطاع الخاص الوطني والاجنبي، دعما لبناء مسار مستدام للنمو الاقتصادي، وتحقيقا للتحول

الهيكلي المطوب إنجازه. من خلال دور الحكومة في تفعيل أداة التخصيص للأنشطة الإنتاجية وبخاصة في مجالات الصناعات التحويلية، والتشييد، وغيرهما، وإزالة العوائق والقيود المشوهة لآليات عمل السوق. وبما يتطلبه ذلك من إرساء أسس شفافة ومحوكمة ومحل توافق مجتمعي يضمن انسيابية وسرعة تحرك هذا المسار، على أن يتم الالتزام بالتقييم الدوري لمدى مساهمة هذه العملية في التحول الهيكلي في الدولة سواء على مستوى الملكية أو الإنتاج أو التشغيل أو الدخول.

وكذلك يجب التوظيف الكفء والفعال للحجم الحكومي، عبر توجيه الأموال العامة واستخدامها بطريقة أكثر توجيهاً، لتصبح أداة فاعلة لتنمية انخراط القطاع الخاص في مجالات وأنشطة اقتصادية مختارة، لاسيما تلك التي تضمن الربط بين النمو والإنتاجية وخلق الوظائف والتحول الهيكلي في اقتصاد الدولة. هذا إضافة لتوسيع وتأسيس بنوك تنموية متخصصة تسهم في التوجيه والارتقاء بدور القطاع الخاص في المجالات والأنشطة الإنتاجية.

كما يجب التأكيد على ضرورة بناء إطار تشاوري بين الحكومة والقطاع الخاص للتوافق حول المنظومة المثلى للحوافز الاقتصادية الداعمة والمحفزة لتوسيع دور القطاع الخاص المنتج في النشاط الاقتصادي. وبما يتطلبه هذا من دور حكومي لتصميم وتطوير قواعد بيانات تفصيلية بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية التي تمثل أولوية تنموية للدولة لتوجيه القطاع الخاص إليها. بما في ذلك إزالة معوقات مسار توسيع صيغ الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ضمن محدد أساسي وهو وجود توجه جاد من الحكومة لتوسيع دور القطاع الخاص في المجالات والأنشطة الداعمة للتنافسية الكلية والتحول الهيكلي للاقتصاد.

المراجع العربية

الإدارة المركزية للإحصاء (2017): "البحث السنوي للمنشآت – النتائج النهاية – دولة الكويت – 2017.

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2018): التقارير الدورية لمتابعة خطط التنمية – دولة الكويت – يناير 2018

الأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 2000،2016): "التقارير الدورية للتنمية البشرية"، "قاعدة بيانات مؤشر التنمية البشرية HDI" للسنوات منذ العام 2000 حتى العام 2016.

بنك الخليج (2017) "التقرير السنوي) – https://www.e-gulfbank.com/arb/aboutUs/reports/annualReports.jsp

البنك الصناعي الكويتي IBK (2017): "التقرير السنوي 2016" – (www.ikwut.com) – يناير 2018

بنك الكويت الصناعي (2017): "التقرير السنوي للعام 2016" – http://www.ibkuwt.com/ibk/web/ar/Industrial__Finance/Long__Term__Industrial__Loans

المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2017): الأمانة العامة "الخطة الإنمائية متوسطة الاجل 2010–2013/2011–2014) https://www.scpd.gov.kw/ArchevePage__library.aspx

الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات – الموقع الالكتروني: http://www.ptb.gov.kw/ar

المراجع الانجليزية

Afonso, A.; Schuknecht, L., Tanzi, V. (2005). "Public Sector Efficiency: An International Comparison," Public Choice, 123 (3-4), 321-347.

Andreas Bergh and Magnus Henrekson (2011);'Government size and growth: A Survey and interpretation of the evidence'. JEL. Classification; E62; H11; H20; O23; O43. 14 April 2011. p.p. 1-2.

Antonio Afonso and Joao Tovar Jalles (2011); "Economic performance and government size'. Working paper series. No 1399/November. European Central Bank, 2011. (http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/joes.12080/full)see also:

Bajo-Rubio, O. (1991), "A further generalization of the Solow growth model: the role of the public sector", Economic Letters, 68, 79-84.

Batshur Gootiiz (2012): "Policy Barriers to International Trade in Services: Evidence from a New Database". The World Bank Economic Review · June 2012"

Collier, P., and A. J. Venables (2007). 'Rethinking Trade Preferences: How Africa can Diversify its Exports'. The World Economy, 30: 1326-45.

Daniel Oto-Peralías, and Diego Romero-Ávila (2013); "Tracing the Link between Government Size and Growth: The Role of Public Sector Quality", 11 April 2013. (http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/kykl.12019/full)

Fölster, Stefan; and Magnus Henrekson. 2001. «Growth effects of government expenditure and taxation in rich countries», European Economic Review 45, 1501-1520.

Hamilton, A. (2013), 'Small is Beautiful, at Least in High-Income Democracies: The Distribution of Policy-Making Responsibility, Electoral Accountability, and Incentives for Rent Extraction', Policy Research Working Paper 6305, World Bank Institute.

Hildegunn Kyvik Nord_and Alexandros Ragoussis. (2015); "Trade Restrictiveness and Competition in Services". http://www.etsg.org/ETSG2015/Papers/138.pdf

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/in.html

https://www.fraserinstitute.org/tags/size-government

https://www.scpd.gov.kw/ArchevePage_library.aspx

IMF (2005,2018); "Review of the IMF's Trade Restrictiveness Index", Background Paper to the Review of Fund Work on Trade. Prepared by the Policy Development and Review Department.

James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall (2017); "Economic Freedom of the World 2017 ANNUAL REPORT". Frazer institute © 2017. (https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/economic-freedom-of-the-world-2017.pdf)

Kenneth J. Arrow (1969): "The Organization of Economic Activity: Issues Pertinent to the Choice of Market versus Non-Market Allocation", Joint Economic Committee of Congress in 1969.

OECD (2014): "THE SERVICES TRADE RESTRICTIVENESS INDEX (STRI)", Presentation to CIFTIS 29 May 2014, Hildegunn Kyvik Nordås (http://oe.cd/stri)

Olaleye, Samuel Olasode, Edun, Femi and others (2014); "Government Expenditure and Economic Growth: An Empirical Analysis of the Armey Curve in Nigeria". The Romanian Economic Journal (2014) p.p.7-9. (http://www.rejournal.eu/sites/rejournal.versatech.ro/files/articole/2014-03-01/1893/3olaleye.pdf)

Pande, Rohini and Christopher Udry. (2005); "Institutions and Development: A View from Below'. Yale University, Economic Growth Center Discussion Paper No. 928.

Plosser, Charles I. (1992); "The Search for Growth. In Policies for Long-Run Economic Growth: A Symposium Sponsored by the Federal Reserve Bank of Kansas City". Jackson

Hole, Wyoming, August 27–29. Kansas City: Federal Reserve Bank of Kansas City.

Robert hood (2007); "Measuring performance in private sector development'. Asian Development Bank- ADB. © 2007.

Rodrik, Dani, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi. (2004); "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development. Journal of Economic Growth 9 (2): 131–165.

Rodrik, Dani. (2007); "One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth". Princeton, NJ: Princeton University Press.

Sefa awaworyi Churchill, Mehment ugur and Siew ling yew (2017); "Does Government Size Affect Per-Capita Income Growth? A Hierarchical Meta-Regression Analysis". ECONOMIC RECORD, VOL. 93, NO. 300, MARCH 2017, 142–171 (http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/1475-4932.12307/epdf)

Solow, Robert M. (1956); "A Contribution to the Theory of Economic Growth". Quarterly Journal of Economics 70 (1): 65–94.

Swan, Trevor W. (1956); "Economic Growth and Capital Accumulation". Economic Record 32 (2): 334– 361

Tabellini, G. (2010), 'Culture and Institutions: Economic Development in the Regions of Europe', Journal of the European Economic Association, 8(4), 677–716.

UNIDO;(2015).: "Structural change and the ability to sustain growth", UNIDO/UNU-MERIT, Working Paper no. 2015-048 (https://www.unido.org/sites/default/files/2016-01/WP_19_0.pdf)

United Nation/UN and Arab planning institute/API (2002); "economic diversification in the Arab world". Economic and social commission for western Asia (ESCWA0 and Arab Planning Institute (API). United nation. New York 12 February 2002.

World bank (2018) http://iresearch.worldbank.org/servicetrade/

World Bank (2018); "worldwide governance indicators". http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

World bank (2018); world development indicators- world bank database – 2018.

http://www.forbesmiddleeast.com (January 2017)